

# عولمة « أسواق رأس المال »

مقاربة نقدية بين : أوهام « خطاب التحرر » وأوهان « اقتصاد التبرج »

عقبة عبداللاوي

مدير الدراسات في التدرج معهد العلوم الاقتصادية/المركز الجامعي بالوادي  
(okbabde@gmail.com)

نورالدين جوادي

رئيس قسم العلوم الاقتصادية /المركز الجامعي بالوادي  
(djouadidz@gmail.com)

## 1. استهلال :

خلال إحدى أيام العقد الأخير من القرن الماضي، وعلى صفحات أحد أبرز أعدادها، نشرت جريدة « فرانكفورتر ألجمن » وباعتبارها أحد أكثر الصحف دعماً لتحرير حساب « رأس المال » عبارة تشير الكثير من الاستغراب والتعجب، حاول من خلالها صاحب المقال التبشير بفضائل « التحرر المالي »، ذلك عندما كتب : « أنه من خلال « العولمة المالية » ( وتوحيد أسواق رأس المال عالمياً ) فقط سيكون يوسع الـ 6 مليار مواطن القاطنين على الكرة الأرضية المشاركة في الانتصارات التي نعم بها حتى الثمانينيات سوى 600 مليون من مواطني البلدان الصناعية » .... ويعلق مؤلفا كتاب « فخ العولمة » عن هذا الخطاب الغريب قائلين : إنه لهدف نبيل للغاية دون أدنى شك !؟ ... ولكن هل سيتحقق فعلاً ؟<sup>1</sup>

هل سينحدر بعض من ثراء « الشمال » الغني إلى فقراء « الجنوب » ؟

أم أن القضية برمتها لا تتجاوز « أوهام » يروج لها « خطاب التحرر » الموالي لـ « الليبرالية الاقتصادية الجديدة »، سيما وأن واقع الحال ومذ بدايات الحضور الفعلي لـ « العولمة المالية »، يعج بحزم غير متناهية المحتوى من غير قليل من المشاهدات التي تدعم وبقوة حجج القول بـ « أوهام خطاب التحرر المالي »، بقدر ما تثبت وبكل يسر ما يمكن أن ندعوه بـ « أوهان اقتصاد التبرج » التي تعاني منها « البرية »<sup>2</sup> ( وليس البشرية فقط )، بمن فيها ممن ينتمون إلى « مراكز الاقتصاد العالمي » الراهن أو ممن يقطنون على « أطراف السوق العالمية » اليوم .

على ضفاف ما تحتضنه الفقرة السابقة من أفكار ذات بعد نقدي، وضمن حقل السجال الراهن حول فضائل « تحرير حساب رأس المال » وأكلاف « العولمة المالية »، خاصة فيما تعلق من ذلك باقتصادياتنا النامية، كانت هذه المساهمة العلمية التي نود من خلالها استبطان واقع الحال واستخراج ما يمكن

<sup>1</sup> . هانس بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238 / أكتوبر 1998، ص 250 / بتصرف .

<sup>2</sup> . اعتمدنا مفردة « البرية » بدلاً من مصطلح « البشرية »، لأننا نعتقد أن الضرر الذي تسببت فيه « العولمة المالية »، لم يؤثر على حياة « البشر » فحسب، بل أثرت على حياة كامل المخلوقات : الحيوانات، والنباتات ... الخ على سطح الكرة الأرضية .

استخراجه من عيوب وعور قد نستطيع من خلالها إثبات أن ملف « عولمة بلداننا النامية مالياً » ( عبر إنشاء « أسواق لرأس المال » و « بورصات للأصول غير العينية » أو من خلال تحرير « حساب رأس المال » ) لا يتجاوز حدود الوقوع ضمن مطب شراكي :

[ أو هام « خطاب التحرر » الذي يروج له دعاة « العولمة المالية » ]

و[ أو هان « اقتصاد التريح » التي يعاني منها شعوب البلدان الصناعية الكبرى وحكوماتها ، فما بالك بفقرء بلداننا النامية وأنظمتها الحاكمة ] .

منهجياً ، نحن نعلم أن الكلام السابق بحاجة إلى الكثير من الحجج والبراهين لتجاوز حدود « القذف المعرفي » لـ « العولمة المالية » ودعاتها ، تلك الحجج التي يجب أن تتجاوز حدود « التنظير » من « الفكر الاقتصادي » إلى عتبة الاستدلال بمشاهدات من تاريخ ، واقع وتبؤات من ملموس « الحياة الاقتصادية » بقدر ما نحن على يقين بأن الحاجة لذلك أبسط بكثير مما نتوقع .

## 2. مدخل نظري ... قراءة في أطروحة الدكتور « السعد »<sup>1</sup> :

نظرياً ، نحن نتفق تماماً مع الدكتور « أمير السعد » حول كون : أن المدخل إلى « العولمة المالية » الراهنة هو « رأس المال المالي الدولي » ، وأن « أميلة رأس المال » هي اللحظة الفاصلة في النقلة النوعية من « التدويل » إلى « العولمة المالية » .

أيضاً ، نحن ندعم بقوة أطروحة الدكتور التأريخية ، والتي لخص ضمنها مرجعيته النظرية - أي رأس المال المالي الدولي - ضمن مرحلتي « التمحور » و « الامتداد » ، بدرجة أننا نعتقد أن الدكتور وفق في تحليله بمعدل « إتيقان معرفي » لامس عتبة الكمال الوضعي ، وأقحمنا عبره ضمن مطب أنه لا يمكن التطرق لموضوع « تدويل رأس المال » دون التعرج إلى مساهمته القيمة ، فحقيقة أن متغيرات الفترة لما بعد « الحرب العالمية الثانية 1945 » حتى سبعينيات القرن الماضي ، سهلت ( بل وفرضت ) « تمحور رأس المال » و « الفائض الاقتصادي » ضمن المجال الجغرافي لاقتصاديات « الدول الصناعية » ، ذلك ارتباطاً بـ :

- مشروعات إعادة تشييد ، إعمار وتنمية « أوروبا » بعد انتهاء الحرب ، التي امتصت معظم ( إن لم نقل كامل ) رؤوس الأموال المتاحة وفوائضها المحققة .
- ضغط « الإنفاق العسكري » الذي طرحته « الحرب الباردة » كأولوية ، ما أحدث شح واضح في حجم السيولة ، واحتباس ملموس لرؤوس الأموال ضمن النظم المالية للبلدان الصناعية .
- كل ذلك دون أن ننسى تأييدنا الكلي للدكتور عندما أضاف أن ذلك « التمحور » لـ « رأس المال » ارتكز على الاستقرار العام في « نظام النقد الدولي » خلال تلك الفترة ، ما قلص النزعة المضاربية لملاك لرؤوس الأموال إلى حدود العدم ، سيما وأن مردوديته - أي رأس المال - داخل البلدان الصناعية كانت في أوجها وأقصى مدياتها .

<sup>1</sup> . أنظر : أمير السعد ، الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007 ، ص 73 .

أما فيما تعلق بـ « الامتداد »، فنحن أيضاً نوافق الدكتور عندما شخص الوضع وكأن المرفق الأساس بين المرحلتين ( « التمحور » و « الامتداد » ) هو : شراك « المديونية الخارجية » الذي حوصرت بمقتضاه « البلدان المتخلفة » ثمانينيات القرن الماضي، فأصبح « رأس المال المالي الدولي » - وكما يقول الدكتور السعد - وعبر صيغة « الاستدانة الدولية » يحقق ما تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نقل « الفائض الاقتصادي » من البلاد المتخلفة والنامية إلى البلاد الصناعية<sup>1</sup>. فلقد أخضعت كامل تلك الاقتصاديات الرخوة وعبر مديونيتها قسراً لعقيدة « الليبرالية الاقتصادية الجديدة » ( والتي تدعى عند العوام بـ « العولمة » )، ما سهل المهمة بالكامل أمام « أممية رأس المال » لرفع مستوى نشاطهم من « التدويل » إلى « العولمة المالية »، ارتباطاً بثلاث مؤشرات أساسية يذكرها الدكتور، ونلخصها نحن ضمن الآتي :

1. تمييط التحرير المالي عقب هزيمة الكينزية وتتحياها عبر مآزق « التضخم الركودي » .
  2. إنهاء عصر « بروتون وودز » والتحول نحو نمط « أسعار الصرف العائمة » .
  3. نهاية « الحرب الباردة » والتصاعد المضطرد لعولمة « الأسواق المالية » .
- وارتكاذا على ما سبق، واستناداً على الكثير من الحقائق النظرية والمشاهدات الميدانية، وكخاتمة لهذا المحل النظري، لا جرم أنه يمكن القول ودون أية ترددات، أنه وكما ذكر الدكتور « السعد » ناقلاً عن الدكتور « فؤاد مرسي »<sup>2</sup> أن :

1. الرأسمالية المالية اليوم أصبحت تعيش على توظيف « رأس المال » لا على استثماره .
  2. الرأسمالية المالية اليوم أصبحت تعيش على ريع « الأوراق المالية » لا على ربح « المشروعات الإنتاجية » .
- وبهذا، نكون أن دخلنا عصرًا جديدًا بـ « اقتصاد وهمي » ( تريحي ) تلعب فيه « المجازفة »<sup>3</sup> ( أو « المقامرة » بتعبير أصح ) دور مركزي في توجيه السلوك الاقتصادي، فتعظيم الأرباح هو المرتجى الوحيد وكل شيء أصبح مباح في « البورصة » و « سوق رأس المال » .

## 2. مدخل تاريخي .. فورة « الأسواق المالية » وثورة « التطور التقني »

بدءاً، نعتقد بأهمية الوقوف عند ملاحظة أن عمليات التوحيد الراهنة لـ « الأسواق المالية » تركز على آليتين :

**أولهما، الإلغاء والتنازل الطوعيين غير المشروطين من طرف « الدولة » على قيود « حساب رأس المال » في ميزان مدفوعاتها .**

<sup>1</sup> . أمير السعد، الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة، مرجع سابق، ص 83 .

<sup>2</sup> . فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 / مارس 1990، ص 235. نقلاً عن : أمير السعد، الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة، مرجع سابق، ص 87 .

<sup>3</sup> . وهي التي تعرف شيوعاً بـ « المضاربة »، ونحن نتحفظ على هذا الاصطلاح باعتباره يتداخل مع مفهوم « المضاربة » في المعاملات الإسلامية برغم عدم التطابق المطلق في المعنى . إذا يمكن تعريف « المجازفة » بأنها شراء « الأوراق المالية » لا لحاجة راهنة، ولكن للاستفادة من فوارق الأسعار الناجمة عن تذبذب في تغير قيمها . أنظر : شمعون شمعون، بورصة الجزائر، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر : 1999، ص 73 .

وبطرح آخر، « المجازفة » هي عملية شراء « الأصول المالية » لذاتها وللإستفادة ( أو التريح ) من ارتفاع سعرها، وليس للربح من عوائدها . وللتوسع حول ذلك، راجع : نورالدين جوادي، في مفهوم المضاربة، سلسلة إجابات اقتصادية، www.djouadidz.110mb.com .

وثانيهما، التعجيل الزمني لعجلة تدويل « الأسواق الوطنية » ونقلها من صيغة « جزر مالية » معزولة إلى « سوق مالي عالمي موحد » يمثل سلطة عالمية تشريعية وتنفيذية لها كافة صلاحيات التشريع، التنفيذ ومراقبة التنفيذ ... الخ .

وكمدخل تاريخي، نعتقد أن أهميته تتجاوز بكثير سرعة عرضة، نرى بأن تكون المشهد العالمي الراهن المعولم مالياً، يمكن تكثيف مشاهدته ضمن الثلاثية التالية :

- **في « المراكز الرأسمالية »** : ومع نهايات العام 1971 تحررت « أسواق المال » من الرقابة الحكومية في كل من « الولايات المتحدة الأمريكية »، « ألمانيا »، « كندا » و« سويسرا » .. الخ . وهكذا انهار نظام النقد المقيد لـ « بروتون وودز » وصارت « أسعار الصرف عائمة » تتحدد بناء على مساومات مضاربي « أسواق رأس المال » عبر آليات المقامرة أو من خلال مؤامرات كواليس تقويض « السوق العالمية »، وضمن حدود ضيقة لقانون الطلب والعرض عليها . وفي العام 1979 تواصلت المسيرة، عندما ألغت « بريطانيا » آخر ما لديها من قيود على « حساب رأس المال » . وبعد ذلك لحقت بها « اليابان »، ثم باقي الدول ممن هم أعضاء في « صندوق النقد الدولي » و« المجموعة الأوروبية » : « فرنسا » و« إيطاليا » العام 1990، أما « أسبانيا » و« البرتغال » فقد استطاعتا الثبات حتى عام 1992 ... الخ <sup>1</sup> .

- **على « الأطراف » من « الاقتصاد العالمي »** : لم يكن الوضع مغايراً من حيث الشكل ( برغم بعض التباين من حيث الجوهر )، فمعظم « الاقتصاديات النامية » سارت على خطى ما سارت عليه « المراكز » . ف « النخبة » منهم قد حررت حساباتها طوعياً ( نقصد « النخبة » من « الدول النامية » التي لم تعاني من « أزمة المديونية » )، والبقية في سير بخطٍ سريعة ( إن لم نقل اكتمل سيره ) نحو التحرير القسري، المطلق وغير المشروط لحسابات « ميزان المدفوعات » وبنوده المالية والنقدية تحديداً، بمقتضى وصفات « اللبرنة » الإصلاحية !؟ عقب « الإفلاس » ما قبل نهايات القرن الماضي بعقدين ( أي أزمة المديونية 1982 ) .

- **في « العمق » لـ « السوق العالمية »** : شهد العالم وفي نفس الفترة تقريباً صعوداً فلكياً لمعدلات ونسب حضور مخرجات « الثورة التقنية » ( أي الابتكارات )، تحديداً منها ما يتعلق بقطاعات الاتصال والمعلوماتية، نظم الحساب والجبر، طرق الاحتمالات والتنبؤ ... الخ، مشكلة بيئية خصبة لظهور نظام نقدي كوني بالغ الحداثة والتقدم، شديد التداخل والتشابك ... الخ، يمتلك ترسانة من « المصارف الدولية » و« أسواق المال العالمية » بالغة الترابط وعالية الخبرة في عمليات « المجازفة » و« المتجارة الآنية » في « المحفظة المالية »، وهائلة القدرة على مضاعفة معدل « التراكم الرأسمالي » باضطراد دون أدنى اهتمام بمنظومة « الإنتاج الحقيقي » .

إذاً، من « المركز » إلى « المحيط » ( أو الأطراف )، وفي « العمق »، تقرر توضيحاً جديداً لديكور « الاقتصاد العالمي » لما بعد « الحرب العالمية الثانية » : توافق زمن توسع « السوق » إلى أقصى الحدود

<sup>1</sup> . هانس بيترمارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة**، مرجع سابق، ص 99-100 .

متجاهلاً كل حدود « الجغرافيا التقليدية » في « المراكز » وعلى « الأطراف »، مع زمن تقدمت التقنية والتكنولوجيا فيه بشكل مذهل وهائل في عمق « الاقتصاد العالمي » جاعلةً العالم « قرية كونية » .  
إنها ليست ظاهرة ليست عابرة أو طرفية في تاريخ البشرية، تلك التي توافق فيها الزمنيين سالفى الذكر، فهي مرحلة بروابط عضوية تستبطن تحولاً عميقاً غير مسبوق، وتبشر بولادة « نموذج رأسمالي جديد » يتجاوز القديم ويشكل عالم مستقلاً ومنفصل، إنه عالم : « العولمة المالية » باقتصادها الافتراضي غير الحقيقي غير المرتبط بـ « القطاع الإنتاجي » إنه : « الاقتصاد الرمزي أو الوهمي » الذي يصفه الدكتور « أمير السعد » بأنه : منظومة « اقتصاد ترحيحي » وعالم من « تجارة دولية بلا سلع، و سلع بلا إنتاج »<sup>1</sup> .

### 3. « خطاب التحرر المالي » .. إشكالية « وهم اقتصادي »

الوضع السابق الذي ركب ضمنه « الاقتصاد العالمي » قسراً، والمرتكز في سياسته الاقتصادية على نموذج « اقتصاد ريع المحافظ المالية »، رافقه « خطاب » تبشيري واسع، وصيحات نداء عالية حول ضرورة تكثيف معدلات الاندماج « العولمة المالية »، بتحرير القطاعين المصرفي والمالي وتسريع عجلة إنشاء « الأسواق المالية » الوطنية، كل ذلك تحت ذريعة أن :

1. « التحرير المالي »، يسمح بالوصول إلى « المخدرات العالمية » واستقطابها للداخل، إما كقروض وتسليفات ( من خلال عرض « الأصول المالية » في « البورصات الدولية » )، أو كاستثمارات مباشرة وغير مباشرة . وذن شك، هذا الوضع ليس في حاجة لبرهنة مدى أهميته بالنسبة للاقتصاديات النامية .
2. « التحرير المالي »، هو السبيل الوحيد لإغراء « رأس المال الدولي » للقدوم تجاه الاقتصاديات النامية التي تعاني من عجز مدخراتها المحلية لتغطية سوقها الاستثمارية .
3. « التحرير المالي »، وعبر نموذج « الخوصصة » المصاحب قادر على توسعة حركية « رأس المال الخاص المحلي » للاستثمار، كما ويتيح مجالات واسعة لترحيل كتلته النقدية من « الاكتاز » إلى « ودائع مصرفية » ضمن المنظومة المالية الرسمية .
4. « التحرير المالي » ومن خلال « الخوصصة » أيضاً، لديه من الإمكانيات الكثير لإغراء رؤوس الأموال المهاجرة للعودة، وضمن نفس السياق يمكن القول بأنه يحد من هروب رؤوس الأموال إلى خارج، سيما وأنه سوف يجد البيئة الاستثمارية أكثر مردودية .
5. « التحرير المالي » عامل أساس لحل إشكالية « المديونية » للدول لنامية، باعتبار أن إلغاء قيود «حساب رأس المال»، وتحرير المنظومة المصرفية والمالية، وتسهيل إجراءات الصرف الأجنبي ... الخ، تسهم في قدوم « الاستثمارات الأجنبية »، التي سوف تحل محل « القروض الاستثمارية » التي تستلّفها تلك الدول من ناحية، وتساهم في تكوين « فوائض مالية » وإيرادات جبائية وضريبية تدعم « ميزانية الدولة العمومية » من ناحية ثانية ... الخ .

<sup>1</sup> . أنظر : أمير السعد، الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة، مرجع سابق، ص 84 .

6. « التحرير المالي » ، يساعد على تكوين احتياطات من العملة الصعبة ، لمواجهة الالتزامات الدولية وفواتير الواردات والصادرات العالمية ... الخ .

7. « التحرير المالي » ، جدار ردع قوي لوقف زحف « التضخم » من الدول الصناعية إلى الدول النامية ، أي أنه يقلل من احتمالات الإصابة بـ « التضخم المستورد » .

8. .... الخ

وبرغم كل ذلك، يرى دعاة « العولمة المالية » أن ذلك قليل من كثير مما يمكن أن تمنحه « العولمة المالية » لاقتصاديات الدول النامية، وأن فضائل « التحرير المالي » أكثر مما نتصور .

#### 4. « اقتصاد التريح » .. واقع لـ « وهن اقتصادي » مزمن

وبالمختصر، يمكن تكثيف خطاب « العولمة المالية الراهنة » ضمن أطروحة أن ذلك النمو الهائل في حجم « الأصول المالية » يشكل تفاءلاً كونياً مؤداه : « أن تمويل العالم لم يعد مشكلة، ف « رأس المال » متاح بشكل دائم في « البورصات » و « أسواق رأس المال » ، وبكميات ضخمة تتجاوز حدود الحاجة، وهي تتدفق عبر العالم بشكل حر ودون أدنى عائق في حدود أجزاء من الثانية الواحدة » .

الرؤى التبشيرية السابقة، كالعادة هي «خطاب واهم» يتخلله أكثر من خلل، فبقدر ما تبدوا عبارة «السوق الحرة غير المقيدة» جذابة، خاصة في شقها النقدي، فإن باطنها يستبطن عدة أوهام و أوهان تجعل منه - أي اقتصاد العولمة المالية - اقتصاداً وهمياً بمنطق المرتجى، بقدر ما هو في ذاته « اقتصاد وهمي غير حقيقي بالمنطق الإنتاجي » . فالمشكلة أن « الاقتصاد التقليدي » ، تقليدياً في أطروحاته، وأدواته لم تعد تستطيع التلاؤم مع الحد الأدنى من إفرزات الراهن ف « الواقع الدولي » يظهر أن ذلك التفاؤل مجاني طوبوي، عصفت حقائق الواقع الملموس بالجزء الأكبر منه ( إن لم نقل مجمله ) ، فالعالم اليوم يعاني عجز مدخراته عن كفايته رغم ضخامة حجمها المشار إليها، كما يظهر أوهاناً تفند حداثتها مرتجيات تحرير «أسواق المال» تلك ويعزز مقولة « كونها « أوهام » لا أكثر ولا أقل » منها على سبيل المثال :

1. أن أكثر من 90 ٪ من حركة « رأس المال » عالمياً محتبسة ضمن خط التدفق الدولي ( شمال /

شمال ) ، وما تبقى من الـ 10 ٪ المتجهة نحو « الجنوب » موزعة بشكل غير متكافئ وحاد التباين استأثرت مثلاً دول « جنوب شرق آسيا » و « أمريكا اللاتينية » على الـ 90 ٪ منها ... الخ .

2. أن هنالك « تركيز » شديد في منظومة « الأسواق المالية » من حيث التوزيع الجغرافي، على مستويي

«السوق الوطنية» و « السوق العالمية » . فالملاحظ أن معظم الأنظمة المصرفية في الكثير من

الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء تسيطر عليها فئة قليلة من المصارف الضخمة، فحصة

خمسة ( 5 ) مصارف من أصول مجموع المصارف هي : حوالي 40 ٪ في « الأرجنتين » و 50 ٪ في

«الهند»، و 60 ٪ في « تايلاند » و « المكسيك » و 13 ٪ في « الولايات المتحدة » ، و 27 ٪ في

«اليابان» و 17 ٪ في « ألمانيا » و 47 ٪ في « فرنسا » و 65 ٪ في « كندا » ، و 50 ٪ في «سويسرا»،

و 49 ٪ في « أسبانيا » ... وفي الفترة ما بين عامي 1995 إلى 1996 كانت المصارف اليابانية تمثل 7

من 10 أكبر بنوك في العالم من وجهة نظر حجم الأصول ( مع استبعاد العمليات التي تتم خارج

الميزانية) . وقد أبلغت الـ 5 مصارف الأساسية في « اليابان » عن أصول تتجاوز 2.4 مليار دولار أي ما يقرب 8.5 ٪ من أصول المصارف في العالم .

3. أيضاً وفي حين يروج الليبراليون بأن تحرير حساب رأس المال سوف يسد فجوة عجز التمويل المحلي ويوفر سيولة قادرة على تقليص الاعتماد النقدي على الخارج (أي الاستدانة) ، الملاحظ أنه تزامناً مع اندماج اقتصاديات الدول النامية في العولمة المالية خلال التسعينيات من القرن الماضي مثلاً ارتفعت «الديون الخارجية» المستحقة عليها بحوالي ضعفين خلال عشرة سنوات بين 1980 و1990 ، من ما لا يزيد عن 600 مليار دولار أمريكي عند العام 1980 إلى ما يتجاوز عتبة الـ 1200 مليار دولار مع حلول العام 1990 ثم إلى ما يفوق الـ 2600 مليار دولار مع دخول العام 2004 .

#### 4.1. « اللغز الكبير » .. وهن مزمن :

حتى على مستوى خطاب توحيدها الكوني وتحول جزرها الوطنية إلى « سوق عالمي مالي موحد » تثبت غير قليل من البيانات الرسمية أنه « وهم » يعاني من « وهن » فحواه : اختلاف معدلات « أسعار الفائدة» وتباين فرص في الحصول على « رأس المال » دولياً داخل تلك « السوق المالية » التي يزعم بها سادة «العولمة : الليبرالية الاقتصادية الجديدة» أنها توحدت .

ويقول الاقتصادي «لسترثرو» في كتابه «الصراع نحو القمة» : أنه وفي ظل خطاب وحدة (أو توحد) «الأسواق المالية» وما يقتضيه من إجراء تصحيحات بالنسبة للتقلبات الجارية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات التضخم ومخاطر الإعسار المحلية ... الخ ، ما معناه : أنه من حيث المبدأ (أو النظرية وفي ظل المنطق السائد) لا بد للسوق العالمي المالي الموحد أن يتضمن ويضمن في نفس الحين تكافئاً مطلقاً (أو نسبياً على الأقل) في فرص الحصول على «رأس المال» ، أي وجود « أسعار فائدة» حقيقية متماثلة حيثما كان الموقع الجغرافي والتوقيت الزمني لتواجد المرء مستثمراً كان أو مدخراً<sup>1</sup> .

ويضيف « ثرو » بما معناه أن : واقع حال « الاقتصاد الوهمي » يعكس وجود « لغز كبير » في «الأسواق العالمية» لـ « رأس المال » ، حيث أنه لم يحدث ذلك التعادل النظري المتنبأ به عملياً في تكاليف «رأس المال» أو فرص الحصول عليه ( ونعتقد نحن أنه لن يحدث ) ، ففي الثمانينيات من القرن الماضي ، وبالرغم من وجود ما اعتبره الجميع « سوقاً عالميةً موحدة لرأس المال » كانت معدلات « الفائدة الحقيقية » حتى عام 1989 ( سعر الإقراض الأصلي محسوماً منه السعر القياسي للسلعة ) يساوي 6 ٪ في « الولايات المتحدة الأمريكية » ، في الوقت الذي لم تتجاوز 2.9 ٪ في « اليابان » ، وباستخدام مضاعفات أرباح «الأسعار» في « سوق الأوراق المالية » كانت تكلفة « رأس المال » أقل من 1 ٪ في « اليابان » ولكنها أكثر من 9 ٪ داخل « الولايات المتحدة الأمريكية » . وعندما يجري تحليل الضرائب والإهلاك كعوامل في المعادلة فإن التكلفة الإجمالية لـ « رأس المال » المستثمر لمدة 20 سنة في مصانع ومعدات تزيد في « الولايات المتحدة الأمريكية » بنسبة 60 ٪ عنها في كل من « ألمانيا » و« اليابان »<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> . لسترثرو ، الصراع على القمة ، ترجمة : أحمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة ، العدد 204 / ديسمبر 1995 ص 42 (النسخة الإلكترونية) / بتصرف .

<sup>2</sup> . لسترثرو ، الصراع على القمة ، مرجع سابق ، ص 42 . 43 / بتصرف لغوي .

إن وجود تلك التباينات وعدم التكافؤ المستمرين في « أسعار الفائدة » يعتبر « وهن » مزمن في السوق المالية المعولة لـ « الاقتصاد الوهمي » ، وهي تطرح في الوقت عينه تحدياً عقلانياً ومشكلة عملية .

- فمن الناحية العقلية يصعب تفسير الوجود المستمر للتباينات .
- وعملياً ، يمكن للمرء أن يزعم بأن العالم لا يمتلك فعلياً حتى الآن « سوقاً عالمية موحدة لرأس المال » ، وأنها « وهم اقتصادي » .

#### 4.2. مغبة « فقدان الارتباط » بين « السلع » و « المال » :

اقتصادياً ، تتشكل الحالة الصحية لتراكم « رأس المال » من خلال تراكم « فائض القيمة » الناتج عن عمليات « الإنتاج » بكافة مستوياتها السلعية أو الخدمية وحتى المصرفية ... الخ ، باعتبار هذه الحالة نمو متواز بين حجم « الإنتاج الحقيقي » وحجم « التراكبات الرأسمالية » ، وبالتالي يحدث توسع فيما يتعلق بالبنى التحتية لـ « القطاع الإنتاجي » على مستوى دائرتي « الإنتاج » و « التبادل » ما يفضي إلى خلق نسب حقيقية وصحية لمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... الخ .

لكن ثمة كارثة اقتصادية متوقعة الحدوث في ظل معطيات الراهن ، والتي تشير إلى أنه أيام « العولة المالية » هذه هنالك فجوة واسعة وتتسع بين آليتي التراكم الرأسمالي وأرباح الإنتاج الحقيقي داخل السوق المحلي أو على مستوى « الاقتصاد العالمي » على حد سواء . ففي حين يسجل « تراكم رأس المال » أرقام فلكية عبر عمليات « المجازفة المالية » واقتناص الأرباح ، و « التريح »<sup>1</sup> في الأسواق المالية ، لا يسجل سوى تطور طفيف لقطاعات « الإنتاج الحقيقي » ( هذا إن لم يسجل تراجع في تلك المعدلات ) . بمعنى آخر هنالك « هوة » تتسع باستمرار بين آليات الحصول على العائد الاقتصادي في منظومة إنتاج « السلع » وبين معدلات تجميع « المال » . وهي صورة « فقدان للارتباط » تتبأ بكارثة ، نحن نعيشها منذ عقود ( التضخم ) .

بالمختصر المفيد ، لقد انفلت « تراكم رأس المال » عن قطاع « الإنتاج الحقيقي » . وأصبح العالم وكما يصفه الاقتصادي « موريس آليه » الحائز على جائزة نوبل في « الاقتصاد » سنة 1988<sup>2</sup> : عبارة عن « كازينو » كبير توزعت موائد اللعب فيه على كامل خطوط الطول ودوائر العرض ، وأصبحت حرفة « المجازفة المالية » في « أسواق المال » لـ « الاقتصاد الوهمي » السمة الملائمة و « الوهن المزمن » . وأضحت مصدر « التريح » الأكثر رواجاً لخلق « الفائض » وتكوين « العائد » و « الثروة » بالنسبة لمستثمري « القطيع الإلكتروني »<sup>3</sup> ، فمعدلات عوائد « التريح » بـ « المضاربة » تتراوح ما بين 50 % إلى 200 % في أدنى مستوياتها<sup>4</sup> . وبذلك أصبح بإمكان كل شخص أن يرقى إلى مستوى عضوية « أممية رأس المال » في

<sup>1</sup> الفرق بين الربح والتريح : أن الربح ناتج عن الاستثمار الحقيقي ، في حين التريح ناتج عن عوائد الاستثمارات الوهمية في الأسواق المالية .

أنظر : أمير السعد ، الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة ، مرجع سابق ، ص 84 .

<sup>2</sup> نقلاً عن : ميشيل البيير ، الرأسمالية ضد الرأسمالية ، ترجمة حليم طوسون ، مكتبة الشرق ، القاهرة ، 1995 ، ص 188 .

<sup>3</sup> القطيع الإلكتروني : مصطلح ذكره الأمريكي « توماس فريدمان » في كتابه : « السيارة لكساس وشجرة الزستون : نحو فهم العولة » الصادر عام 1999 . ويقصد به جماعة المضاربين في أسواق المال العالمية ، فيصفهم بـ « القطيع » باعتبارهم يتحركون بعشوائية المصلحة الذاتية في البحث عن الأرباح المضاربة . و « إلكتروني » لأنهم يستعملون تكنولوجيا اتصالات المتطورة مثل شبكة الإنترنت وشبكات الهاتف النقال في إجراء صفقاتهم .

<sup>4</sup> . هانس بيترمارتين وهارالد شومان ، فح العولة ، مرجع سابق ، ص 169 .



ومضة عين، ودون أن يقحم نفسه في أي مستوى من مستويات العمليات الإنتاجية أو التصنيعية أو حتى التجميعية ... الخ، فكل ما يحتاج إليه هو ضغط زر على لوحة المفاتيح للحاسب الآلي المتموضع على طاولة مكتب داخل حجرة نومه .

وإن وضعاً كهذا مغبة تهدد « النظام العالمي » برمته، فمن زاوية « النظرية النقدية » سوف يهدد ذلك النمو الهائل في حجم « الكتلة النقدية » في « السوق العالمية » وبتزامنه مع تجمد أو تراجع معدلات الاستثمار إلى اندلاع مغبة « تضخم عظيم » سوف يهدد البشرية ككل .

وعند مطلع العام 1994 أعرب « هورست كوهلر » رئيس « اتحاد صناديق الادخار الألمانية » عن مخاوفه إزاء الوضع غير المستقر للقطاع المالي العالمي (مع الإشارة إلى أن اللا استقرار هو سمة عضوية في «الاقتصاد الوهمي» أو اقتصاد العوالة المالية) إذ قال : « أنه سرعان ما ينتقل الخلل والخطر إلى البورصات في كل أرجاء المعمورة دون استثناء ومن ثم إلى أسعار الصرف، وبلك ينحدر إلى الاقتصاد الحقيقي، أي الإنتاجي » مؤكداً على أن « وقوع أكبر كارثة محتملة، أمر ممكن بلا أدنى شك » ففي هذه الحالة ستوقف « التجارة السلعية » على نحو مفاجئ، ويتدهور النظام العالمي برمته، ويغدو الانهيار الشامل الشبيه بالانهيار الذي عصف بالعالم في تلك الجمعة السوداء من شهر أكتوبر لعام 1929، أمراً لا مناص منه <sup>1</sup> .

وهناك « وهن » آخر ينتظر « النظام العالمي » عبر معضلة « انفلات تراكم رأس المال » عن « الإنتاج الحقيقي»، فتزامن ذلك الانفلات والفورة في تراكم « رأس مال » مع تلاشي (أو عجز) قواعد « الرقابة المالية » وتشريعات الضبط النقدي في التحكم والتوجيه لعمليات « الأسواق المالية » في زمن « العوالة » الراهنة، إضافة إلى هشاشة قوتي القرار والمساومة . إن لم نقل غياب . للسلطات الوطنية في مواجهة « أممية رأس المال »، أضفت إلى خلق تحول خطير، هو : تقلص أو تحول سلطة القرار السياسي والاقتصادي من «الدولة» إلى « سادة العالم الجدد » سيما ومشاريع التطبيق المركز لدرجات الاستقلالية فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والنقدية داخل « الاقتصاد الوطني »، وكذلك عبر تركيز ثروات العالم في أيدي القلة منه ( حوالي 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم ) والذين لم يخطأ مدير « صندوق النقد الدولي » الاقتصادي « ميشال كامديسو » حينما وصفهم قائلًا أيام «الأزمة المكسيكية » أن « العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصبيان »، ويقصد حينها أنهم لا يتصرفون وفق المنطق البالغ الرشيد بل يتحركون في إطار ضيق يضع المصلحة الفردية والأناية الصبانية على رأس قائمة الاهتمامات، غير مباليين بالقرارات السياسية أو الاستراتيجيات الاجتماعية أو الخطط التنموية ... الخ، وهو ما لخصه تصريح رئيس « البنك المركزي الألماني » سنة 1996 عندما قال : « إن غالبية السياسيين لا يزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا بل إنهم صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها، وقد أصبح الخبراء في شؤون أسواق المال يوصفون بأنهم العقلانيون الحقيقيون، لا يقيمون وزناً لهوس الزعامة أو لحسابات سياسية ... فهم ليسوا سوى محكمين يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف وبفرض أسعار فائدة أعلى » .

<sup>1</sup> . رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عوالة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 43 .

ومثل هذه المفارقات وغيرها في قضية « فقدان الارتباط » بين « السلع » و« المال »، والميل التصاعدي لـ « كتلة الأموال السائلة » لتجاوز حدود « حركة التجارة الدولية » واحتياجات « الإنتاج العالمي »، يرى الدكتور « أمير السعد »<sup>1</sup> أنها تثير تساؤلين ملحي البحث عن إجابات، وتطرح استنتاجاً عميقاً يجب على أصحاب « العولمة » أخذه بنظر الاعتبار :

1. فمن أين هذا القسط من « السلع » الداخلة في « التجارة الدولية » من دون إنتاج ؟

2. وما الذي يدفع بـ « المال » للانتقال من خط « العمليات الاقتصادية » إلى « المقامرة » ؟

أولا يمكن الاستنتاج، أن مفارقة « ضعف ( أو فقدان ) الارتباط » بين منظومتي تكوين « المال » وتوفير « السلع » و« الإنتاج » كان وراء التباعد بين « النقد » و« قانون القيمة العالمي »، وما ترتب على ذلك من تحول « النقد » إلى عامل تضخم وأزمة عميقة ؟ وبالتالي تصاعد فرص العمل الضائعة . وهو ما يدفعنا إلى القول : « أن ثمة أوضاع غير مفهومة، إن لم نقل تعبر عن أخطاء و« أوهان » قاتلة ينبغي على سادة «العولمة» التوقف عندها وتقييمها بشكل صحيح » .

نهاية المطاف : « الاقتصاد الحقيقي » فيما مضى من الزمان هو الذي أنجب « رأس المال » واليوم « رأس المال » هو الذي يولد « الاقتصاد » . وفيما مضى من الزمان « السياسة » هي التي أنجبت «الاقتصاد»، واليوم « الاقتصاد » هو الذي يولد « السياسة » .

#### 4.3. « الأزمة » من الاستثنائية إلى النمطية :

في أدبيات الفطرة الاقتصادية، يعتبر التناوب الزمني بين حالتين « الاستقرار » و« اللا استقرار » ( أو « الأزمة »<sup>2</sup> ) مشهد طبيعى صحي ومطلوب الحدوث، وضروري للتحرك عبر ديناميكية للتطور والرقى . وهو مشهد يمكن إسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكراً وممارسةً .

على مستوى تاريخ « الفكر الاقتصادي » شكلت « الأزمة الاستثنائية الدورية » هبة، ونقطة التحول الجوهرية في تطور « الرؤى الرأسمالية » المفسرة للأحداث الجارية أو المؤصلة للمتوقع أو المرتجى من « السياسة الاقتصادية »، فخلل نظرة « آدم سميث » في تفسير « التجارة الدولية » ضمن رؤيته المطلقة حول «التكاليف» المسببة لصفقات « التجارة الدولية »، أعطى « دافيد ريكاردو » فرصة تاريخية لتطوير «الفكر الرأسمالي» باقتراحه لرؤية حول « الميزة النسبية » ... وهكذا وإلى غالبية اليوم لا تزال الرؤى المفسرة لأحداث الاقتصاد تتراكم مرتكزة على من سبق، وواضحة من تفسيراتها أسساً لمن هو آت .

ولعل أهم ما نعتقد أنه يدعم الكلام السابق حول الفعل الإيجابي لـ « الأزمة » ( طبعاً في شكلها الاستثنائي وعلى مستوى « الفكر الرأسمالي » كمثال ) هي مقولة : أن « الرأسمالية » كانت على الدوام ( ولا تزال ) قادرة على تجديد نفسها مع جديد كل مرحلة بفعل « الموروث الفكري » المتراكم تاريخياً

<sup>1</sup> . أمير السعد، العولمة .. مقارنة في التفكير الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2 / 2003، الجزائر، ص 135 .

<sup>2</sup> . تعني « الأزمة » في المعجم الوسيط : الشدة والقحط . أما في المنجد فإن أصلها مشتق من : زام زاماً زؤوماً أي مات سريعا . أما من حيث دلالتها الدولية، فهناك مجموعة من التعريفات التي وردت في هذا الشأن، فـ « تريكسا » يعتبرها « ذلك التكثيف الشديد لطاقت الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي » . أنظر : إدريس لكيريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول، مجلة المستقبل العربي، العدد 287 / جانفي 2003، ص 30 .

للرأسمالية في مجال نجاحاتها في إدارة أزماتها السابقة ومن ثم اكتساب قدرة هائلة على التجاوب، تجاوز واحتواء كل ما يمكن أن ينعكس عن الخلل سلباً أو إيجاباً .

اليوم، خضم المرحلة الراهنة من تطور «الرأسمالية»، الملاحظ أن «الأزمة» تخلصت من سماتها «الاستثنائية» وباتت ظاهرة «نمطية» ملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات «النشاط الاقتصادي الرأسمالي»، خاصة مع ظهور موجة «العولمة المالية» الراهنة باقتصادها الوهمي الذي يرتكز أساساً على «سلعنة العالم» و«تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والتي تتراجع تدريجياً وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية»<sup>1</sup>.

والتاريخ يثبت مدعماً بشواهد الواقع المعاش، أن آليات توحيد «الأسواق المالية» وسياسات الانغماس في «العولمة المالية» تسببت في الكثير من الأحيان في تفجير العديد من الأزمات على مستويي الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء. فمن خلال تحليل حركة الانسياب العالمية لـ «رأس المال»، يمكن بسهولة استيعاب حدة موجات المخاطر الناجمة مثلاً عن التقلبات الفجائية غير المتوقعة والتدفقات الآنية النقدية المستعجلة من وإلى «الأسواق المالية»، فمع معدلات التركيز الجد عالية لحساسية القرار الاستثماري في سلوكيات مستثمري «الحافظة المالية» تجاه معطيات الواقع الجارية أو أحداث التنبؤ اللاحقة مثلاً، وفي ظل الخصائص الهيكلية لمضمون تلك «المحفظات» باعتبارها تتسم بسرعة النمو والحركة وبارتفاع درجات مرونة وفجائية التقل بين الأسواق، قد يزوج باقتصاديات بأكملها في مطبات أزمة مالية حادة. قد يتصاعد مداها ليرقى لمستوى أزمة دولية. متشعبة الأبعاد تتراوح مدياتها بين الاقتصاد ككل ومؤسساته المالية والنقدية كجزء، ولن تكون آثارها أقل من «كارثة كونية».

أيضاً، ولكون «الاقتصاد الوهمي» قائم أساساً على «المجازفة المالية»، فخطر الأزمة لن يكون بعيداً حتى وإن حدثت في صحراء أفريقيا الفقيرة. وللتدليل على ذلك، تأريخياً تكون البداية مع «أزمة الكساد 1929» حيث قام المضاربون والوسطاء الماليون بتشجيع الميل المفرط نحو الاقتراض من أجل «المجازفة» وتحقيق الأرباح الخيالية، ومن ثم كانت الكارثة انطلاقاً من «نيويورك» لتعم كل العالم. ولعل «أزمة المكسيك 1994» أيضاً تكشف عن جانب من «نمطية الأزمة الرأسمالية» وشموليتها، فما بين شهري ديسمبر 1993 إلى ديسمبر 1994 ارتفعت قيمة «الدولار الأمريكي» داخل سوق الصرف بالمكسيك من 3.1 بيزو للدولار إلى 5.3 بيزو الأمر الذي رفع من قيمة التزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية من ما يعادل 79 مليار بيزو إلى 174 مليار بيزو، كما أن مخاطر الائتمان على القروض التي كانت قد منحها قد زادت بشكل واضح مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أحوال النشاط الاقتصادي. وليس ببعيد وبالتحديد في بلدان جنوب شرق آسيا وبالضبط في صيف عام 1997 نجد أزمة اقتصادية أخرى تثبت لنا أيضاً الآثار السلبية الجسيمة لـ «المجازفة المالية» وتحرير «أسواق المال» فقد بدأت تلك الأزمة بانهيار قيمة «الباهت التايلندي» لتزحف بعد ذلك لبقية الاقتصاديات المجاورة بسبب الانسياب الضخم لرؤوس الأموال الأجنبية إلى «الأسواق المالية» في تلك البلدان مما انجر عنه انتشار واسع

<sup>1</sup>. سيرج لاتوش، العولمة ضد الأخلاق، مجلة شؤون الوسط، أبريل 1998، ص 23.

لعمليات «المجازفة المالية» ما دفع بالبنوك المركزية لضخ حوالي 305 مليار دولار في أرصدة البنوك، محاولة منها للحد من تلك العمليات المجازفة وتفادي الأزمة .

أيضاً، لا يمكن تناسي ما حصل في كل من « البرازيل » و« روسيا » سنة 1999، وما جرى في «البلدان الصناعية» قبل ذلك بين عامي 1992 و1993 حينما تسبب المضاربون في انهيار « نظام النقد الأوروبي » ( أزمة الإسترليني والليرة الإيطالية والبيزتا الأسبانية ) . ولا تزال قائمة الأزمات المالية مفتوحة : «الأكوادور» عام 1999، « تركيا » العام 2000 ... الخ .

وبالرغم من أن أصحاب الخطاب المروج لـ « العولمة المالية » بمن فيهم « صندوق النقد الدولي » والبنك العالمي « يعترفون بشراسة تلك الهزات المالية ونمطيتها، إلا أنه في ذات الحين يستندون إلى اعتبارها مخاطر تحت السيطرة . بمعنى أنه يمكن تفاديها بقليل من الحيطة وبقدر طفيف من قواعد وتشريعات التنظيم . وبقدر ما يمكن تقبل فكرة وضع الأزمة داخل إطار السيطرة، بقدر ما يمكن القول بأن تقبل هذا الخطاب يخضع إلى وهمين :

**أولاً،** أنه يخضع لتناقض مفاهيمي، كون ذلك القدر الطفيف من قواعد وتشريعات التنظيم، يصب في غير جوهر « العولمة المالية » باعتبار جل تلك القواعد والتشريعات لا تعدوا في جوهرها . وبالرغم من بساطتها . عن كونها عوائق أمام حرية انتقال عنصر رأس المال، وبالتالي نسف «العولمة المالية» بقواعد خطاب الترويج لها .

**ثانياً،** أن قدرات السيطرة تلك تخضع للموقع « الجيو اقتصادي » لتفجر الأزمة، فاقتصاديات « البلدان الصناعية » هي وحدها القادرة على احتواء الهزة وامتصاص آثار التقلب المفاجئ في أسواق المال باعتبارها تتعامل مع « الاقتصاد العالمي » من ناحية موقع القوة والتأثير، وتمتلك سياستها النقدية والاقتصادية قدرة التعامل مع « الأزمة »، وأدوات التخفيف من آثارها . أما في حدود اقتصاديات «الدول النامية» فيستحيل تقبل فكرة مقدرة هذه الأخيرة على إدارة الحد الأدنى من « الأزمة» وتجنب آليات التخريب فيها .

بهذا القدر من التحليل، ومن خلال تأكيد السمة « النمطية للرأسمالية المالية الراهنة » عبر دلائل المشاهدة اليومية أو من خلال الاعتراف الليبرالي نفسه، ألا يعتبر إقدام « الاقتصاديات النامية » على الغوص غير المشروط في « العولمة المالية » و« الاقتصاد الوهمي » مجازفة عن قناعة وانتحار؟ ألا تعتبر العوائد المرجوة من فتح « حساب رأس المال » بالنمط الراهن أو هاماً لا يوجد ما يبررها ؟

#### 4.4. « الثغرة الكبرى »<sup>1</sup> :

من وجهة نظر راسمي السياسات الاقتصادية في « الدول النامية » يتلخص المرتجى من عمليات تحرير « حساب رأس المال » ضمن « أوهام » وأطماع الاستفادة من المزايا التي يمكن انتشالها من تدفقات رأس المال الأجنبي قدوماً .

<sup>1</sup> . استوحينا العنوان من : يموند بيكر، الثغرة الكبرى في نظام السوق الحرة، ترجمة سعد زهران، الثقافة العالمية، العدد 101 / جوان 2000 .

ولكن هنالك تناقض غريب في هذا الخصوص يطفوا على السطح، يكمن في أنه في الوقت الذي تفتح فيه الأبواب أمام النقد الأجنبي أملاً في قدومه والاستفادة مما يمكن أن يتيح، تهدم نفس تلك الآلية « الأسوار الوطنية » التي كانت تعيق هروب « رأس المال المحلي »، وتتمكن بذلك ثروة البلد من التدفق خارجاً نحو « الجنان الضريبية » أو الاستثمارات ذات العائد المرتفع والفوري ( ولما لا حتى الإنتاجية ) إما في دول الجوار أو إلى اقتصاديات العالم المتطور التي تمتلك محيط استثماري أكثر إنجاباً لـ « فائض القيمة » . كما وتتسبب نفس تلك الآلية أيضاً في أن يفتح الباب على مصراعيه وبدون أدنى قدرة على السيطرة أما موجات « الأموال القذرة » ( أموال تبييض الأموال ) دخولاً أو حتى خروجاً .

هذا الوضع، يمكن توصيفه كـ « ثغرة كبرى » في « السوق المالية الحرة » لا توجد إلى حد الساعة إجابات مقنعة حول كفاءات ردمها أو تقليص قطرها، وهي بواقعها المفرغ الذي تعكسه الأرقام تشكل وهنا مهلكاً في جسم « العولمة المالية » باقتصادها الوهمي، خاصة وأن البيانات والإحصائيات الرسمية والتاريخية المتاحة تثبت أن هناك اقتصاديات تزيد فيها نسبة تدفقات « رأس المال المحلي » خروجاً إلى تدفقات « رأس المال الأجنبية » دخولاً عن عتبة الـ 100 % مثلما تشير إليه الإحصائيات الرسمية حول « فنزويلا » في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وهناك دول تمثل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسبة تتراوح بين 50 إلى 90 % من إجمالي ديونها الخارجية<sup>1</sup> .

وعلى الرغم من الموضوعية هنا تقتضي الإشارة إلى هشاشة الرابط الزمني بين هروب رأس المال المحلي للخارج والتطبيق العملي لسياسات التحرر المالي في « البلدان النامية » خصوصاً، كون هذه الظاهرة قديمة ومتجذرة تاريخياً، إلا أنها زمن « العولمة المالية الراهنة » أضفيت عليها نوعاً من المشروعية أدت إلى استفحالها وتعقد سياسات التحكم فيها، وهو ما نجم عنه آثار سلبية على مستوى موازين المدفوعات، ومعدلات التراكمات الرأسمالية، ونسب الاستثمارات الصناعية والمالية، وأحجام التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الأجنبية ... الخ ما يهدد الاستقرار العام لتلك الاقتصاديات المتذبذبة والرخوة في أصلها .

حول « الوهن » الآخر المتعلق بتدفق أموال « تبييض الأموال »، فيمكن استقراء حجم المشكل من خلال الحجم العام لمجمل تلك الأموال، مع ضرورة الإشارة إلى أن هنالك تباين واختلاف شديدين في الأرقام المنشورة، فكل جهة تصدر تقديراتها حسب حدود قدرتها من ناحية، ومن ناحية أخرى حسب الحاجة وحسب الضرورة، فالجرائد والمجلات تحتاج لعناوين جذابة فهي تضع تقديراتها في هذا الإطار، والمنظمات الحكومية تصدر أرقامها السياسية حسب كل وضع وفي حدود مقتضيات كل مناسبة، والهيئات الدولية تفتقر للشفافية والحيادية . ولكن توجد قاعدة منطقية قد نعتمد عليها في سرد بعض التقديرات المتعلقة بحجم الأموال المبيضة عالمياً، ألا وهي قاعدة « الأخذ بمتوسط ما اتفق عليه الجميع ( الأغلبية ) »، ومن هذا المنطلق سنذكر ما يلي :

1. أعلنت جريدة « الفايانانشيال تايمز » البريطانية في عددها الصادر في 18 أكتوبر 1994 أنه وفقاً لتقديرات المسؤولين في « المملكة المتحدة » و« الولايات المتحدة الأمريكية »، بلغ حجم الأموال

<sup>1</sup> . انظر: رمزي زكي، الأموال الهاربة للخارج .. هل من الممكن عودتها، الأهرام الاقتصادي، العدد 1987 / 940 ص 14، إلى 17 .

المبيضة سنوياً على مستوى العالم حوالي 500 مليار دولار، أي نحو 2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>1</sup>.

2. وجاء في مقال نشر في صحيفة « الجزيرة »<sup>2</sup>، في عددها الصادر يوم الأحد 17 جوان 2001 أن حوالي 25 % من عمليات « تبيض الأموال » في العالم تحدث في « أسواق المال العالمية » وأن حجم الأموال المبيضة على مستوى العالم يبلغ نحو 700 مليار دولار سنوياً .

3. وقد قدر « صندوق النقد الدولي » حجم « تجارة تبيض الأموال » بما يتراوح بين 950 مليار دولار و1.5 تريليون دولار أمريكي . أما الأموال التي تم تبيضها العام 1997 فقدرها بما يتراوح بين 600 مليار دولار في تقدير أدنى و1600 مليار دولار في تقدير أعلى . وهذه الأرقام تعادل في حدها الأدنى 2 % وفي حدها الأقصى 5 % من « الناتج المحلي العالمي » وهي تعادل أيضاً في حدها الأعلى نحو 25 % من حجم « التجارة العالمية » وأكثر من 7 أضعاف مجموع صادرات « الأوبك » السنوية من النفط . كما يقول خبراء الصندوق بأن أرباح « صناعة التبييض » في العالم تتراوح ما بين 150 إلى 200 مليار دولار سنوياً .

هذا « الوهن »، يتعقد عند التفكير في أدنى سياسات مكافحة الظاهرة، فالمشكل ليس في تشخيص الخلل أو تحديد الأرقام حول حجم الأموال الخاضعة للتبييض ولكن المطب بحسب ما يراه الدكتور « رمزي زكي »<sup>3</sup> هي : « أن سد منافذ دخول تلك الأموال القذرة عبر الحدود ومكافحتها هي أمر غاية في البساطة ... ولكن المشكلة تكمن في أن إجراءات من هذا القبيل لا تتسجم . حسب دعاة العوالة - في حدها الأدنى مع عقيدة حرية رأس المال في التنقل وانسياب الحر »، لترقى بذلك إشكالية المال القذر من مستوى طرح التساؤل فيها إلى مستوى طرح التعجب حولها .

## 5. الخاتمة :

عند هذا الحد لا بد لعرضنا أن يتوقف برهة للتساؤل : ما هي الحقيقة ؟ وأين تكمن الالتباسات ؟ وما هي البدائل ؟ إن قلنا بأن « العوالة المالية » وهم اقتصادي، أن اقتصاد « السوق الحرة » ونموذج « اقتصاد التبرج » غير صالحين ؟

هنا، أعتقد بضرورة التوقف عند التالي :

أولاً : هنالك فرق بين القول بعدم صلاحية « العوالة المالية »، والقول بأن « العوالة المالية » بنمطها الراهن غير صالحة والواقع يفند كل خطابات التبشير بفضائلها .

ثانياً : هنالك بون بين تبني مناهضة « العوالة المالية » بصيغتها الراهنة، وبين نقدها بمرتجى عقلنة الاندماج فيها والانغماس في « النظام الاقتصادي العالمي الجديد » ( وهذا هو الذي نتبناه ) . فنحن نعلم بأنه وبقدر ما هو من السذاجة تجاوز الواقع وتجاهل « فضائل العوالة المالية » والتعصب

<sup>1</sup> . بيترج كويرك، غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998، ص 8 .

<sup>2</sup> . محمد عجمي، غسيل الأموال جريمة يحاربها الإسلام، موقع [www.suhuf.net.sa](http://www.suhuf.net.sa)، 17 جوان 2001 .

<sup>3</sup> . رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عوالة الأسواق المالية، مرجع سابق، ص 50 .

لأكلافها، أعتقد أنه من بالغ السذاجة أيضاً القفز على « عيوب العولمة المالية » وتجاهل رذائلها ومن ثم التعصب لفردوسها المزعوم .

**ثالثاً :** أعتقد أن الخيارات تقلصت إلى حدود العدم، ف « الحرية الاقتصادية » فرضت نفسها ضمن مفاصل « الاقتصاد العالمي » بكامل مدياته ( العالمية، الدولية، الإقليمية، الوطنية، نزولاً إلى محلات البيع بالتجزئة ودكاكين الحرف اليدوية ... الخ ) . ولقد أصبحت اليوم خياراتنا ليست الاستفتاء حول تبني « الحرية الاقتصادية » أو عدم تبنيها، باعتبار القضية أصبحت طرح ساذج اقتصادياً، ولكن خياراتنا أصبحت ضمن ما يمكن أن نقول عليه أنه صيغتين لبديل واحد : إما « سوق عالمية منظمة » أو « سوق عالمية » في فوضى تحكمها قوانين الغاب ■ .